

Distr.  
GENERAL

S/1999/1256  
16 December 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ موجهة  
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا  
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان المرفق الذي أصدرتهاليوم، ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩، وزارة الشؤون الخارجية لدولة إريتريا، وعنوانه "ينبغي لجبهة تحرير شعب تيغري أن تلتزم بمبدأ حرمة الحدود التي حددتها المستعمر الذي أرسته منظمة الوحدة الأفريقية" (انظر المرفق).

وأرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منكريوس  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق

### ينبغي لجبهة تحرير شعب تيغري أن تلتزم بمبدأ حرمة الحدود التي حددتها المستعمر الذي أرسته منظمة الوحدة الأفريقية

لا تزال السلطات في أديس أبابا، بعد مضي خمسة أشهر على انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في مدينة الجزائر، تتحمل العذر تلو الآخر في جهودها لإفشال عملية السلام. وما برح ذكر الأعذار الواهية الممل يتضاعف رغم أن منظمة الوحدة الأفريقية قد قدمت منذ فترة طويلة إيضاحات وافية للمسائل المتعددة (٣٩ في مجملها) التي قدمها نظام جبهة تحرير شعب تيغري في آب/أغسطس.

وهذه المسرحية التي تمثلها أديس أبابا لا تعود إلى أن لديها شواغل مشروعة لم تعالج بصورة وافية، بل لأن هدفها الأساسي هو "إنهاك الوساطة وإرهاقهم" باستخدام حيل التعطيل المتتالية. وما قامت به الجبهة مؤخراً من تقديم استفسارات جديدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية في "وثيقة من ١٤ صفحة" هو جزء لا يتجزأ من هذه التمثيلية.

إن تذرع النظام الإثيوبي الذي لا ينتهي بوجود "تضارب في الترتيبات الفنية" لا يمكن أن يصدم أمام أحدى تمحيص. فأولاً، منظمة الوحدة الأفريقية هي التي لها سلطة تفسر تلك الترتيبات. وثانياً، لا تقوم الحجج التي يسوقها نظام جبهة تحرير شعب تيغري على أي أساس موضوعية. واعتراض النظام على إيفاد بعثة لحفظ السلام هو مثال جيد في هذا الخصوص.

والواقع إنه لا توجد أسباب وجيهة للوقوف في وجه هذا الترتيب اللهم إلا إذا كانت هناك دوافع خفية كالرغبة في القيام بتطهير عرقي في المناطق المنتزعة لأغراض إعادة الانتشار، وهل يمكن بغير ذلك نش أكثر من نصف مليون من القوات المسلحة تسليحاً ثقلياً؟ وليس جديداً أن يجري نشر بعثات لحفظ السلام تحت إشراف الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية في مناطق النزاع سواء كتدبير احتيادي أو عملاً بميثاق الأمم المتحدة وممارسات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. بل إن بعثات حفظ السلام هذه يجري نشرها حتى في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية. ولهذا لا توجد اعتبارات منطقية أو فنية أو قانونية تحول دون نشر بعثة لحفظ السلام في المناطق المتنازع عليها. فهذا أمر يتسم بأهمية بالغة لتهيئة مناخ يتيح للجانبين إعادة نشر قواتها بصورة مؤقتة والاسراع بتحطيط الحدود.

وليس لمشاكل الجبهة المذكورة، في الواقع، أي علاقة بالترتيبات الفنية. ومشكلتها الأساسية هي مجموعة ترتيبات السلام برمتها. بل لقد كشف رئيس وزراء إثيوبيا بمحض الصدفة، ربما دون أن يدرى، عن سر السياسة الداخلية للمكتب السياسي للجبهة عندما صرخ للتليفزيون الإثيوبي في الأسبوع الماضي قائلاً: "كان ينبغي لهم (أي إريتريا) أن يذكروا صراحة أنهم سيسحبون من هذا أو ذاك الإقليم بعينه. وبعد أن يعربوا عن استعدادهم للانسحاب، عليهم أن يمضوا إلى أكثر من ذلك فيعلنوا اعترافهم بالسيادة

الإثيوبية على تلك الأراضي". وبعبارة أخرى، لن تذكر جبهة تحرير شعب تيغري في السلام أبداً ما لم تمنح تعسفاً، قبل تعيين الحدود، جميع ما تطالب به أو كانت تحتلته من الأراضي الخاضعة لسيادة إريتريا.

وموقف الجبهة هذا لا يحمل في طياته فقط بذور حرب لا تنتهي، بل إنه يخل أيضاً بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي. والواقع إن هذه الجبهة لم تخجل من الاعتراف بأنها غير ملتزمة بالمبادرة الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بحرمة الحدود التي حددتها المستعمر. ولا بد من التسليم بأن الحرب قد اندلعت لا لسبب إلا لأن تلك الجبهة قد انتهكت ذلك المبدأ ورسمت خريطة جديدة غير قانونية تشمل أراضي خاضعة لسيادة إريتريا ولجأت إلى العدوان مراراً لفرض أمر واقع على الأرض. ولقد أكدت إريتريا منذ البداية وتؤكد من جديد الآن أن السبيل الوحيد إلى إزالة آثار هذا العدوان هو تحطيط الحدود وفقاً لمبدأ منظمة الوحدة الأفريقية والمعاهدات المستقرة التي اتفق عليها المستعمر.

إن رفض تلك الجبهة الالتزام بالقرارات المقدسة التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية وبالمبادئ المقبولة للقانون الدولي يحمل في طياته، فضلاً عن ذلك، عواقب خطيرة بالنسبة إلى إثيوبيا ذاتها. ولقد دخلت أديس أبابا الحرب مع الصومال مرتين (١٩٦٣، و ١٩٧٨) على إقليم أوغادين من أجل هذه المبادئ والمسائل ذاتها دون سواها. فمطالبة إثيوبيا المشروعة بالسيادة على إقليم أوغادين تقوم على المبادئ التي تكرس قدسيّة الحدود التي حددتها المستعمر، فإذا لم تتحترم إثيوبيا تلك المبادئ في نزاعها الحدودي مع إريتريا، فقد يحذو آخرون حذوها. وسيفتح ذلك الباب لمشاكل لا تنتهي وسيؤدي حتماً إلى موجة جديدة من الحرب والاضطراب الشديد في المنطقة.

وزارة الشؤون الخارجية

أسمرة،

١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩

- - - - -